نحو نهج بحثي جديد لمكافحة الارهاب

د . منعم صاحي العمار (*)

المقدمة

لسنوات خلت جرت محاولات أكاديمية عديدة لتأصيل ظاهرة الارهاب وعلاقاتها بالأمن، نظرياً، طمعاً في ازالة ما يحيط بها من غموض وتشويش أو رغبة في فهم فروضها لا سيما بعد أن غدت تلك العلاقة واقعاً مادياً محسوساً وحقيقة تأريخية وستراتيجية في مسارات السلوك الدولي الا أن تلك العلاقة لم تسفر عن مساهمة شاخصة للظاهرة محل الدراسة واكتفى اصحابها بالتفسير المنطقي دون عمق تجريبي الأمر جعلنا أمام عدة تيارات واطر تصورية للعلاقة ومظاهر الاداء فيها... ولكن ما أن حلت موجات التغير على الصعيد الدولي وأفردت ظلالها واسعاً على صناعة القرار، جوهر عملية بناء الامن كمعطى مجتمعي، حتى بدا الجميع منشغل بصميمية بالغة في تدبر شروط البناء لتلك العلاقة وصور الافصاح عنها فأخذوا من جديد يؤصلون هيكل العلاقة وتداعياتها... وتأثيراتها على مختلف الصعد... الا أن تلك الفورة سرعان ما هدأت.. بعد أن أسفرت الولايات المتحدة الأمريكية عن نزوعها نحو الهيمنة... ومحاولاتها الحثيثة انمذجة تطلعات السكان في اطر مبرمجة سابقة... تؤدي بادائها مهام هي في صلب المصلحة الرأسمالية للولايات المتحدة... وبتراتيبية ملحوظة سكن العالم الى ما آلت اليه اوضاعه... وأخذ يرمم أطلاله... بل ظل منشغلاً بذلك دون هندسة معمارية تعيد لجوهر العلاقة بين الامن ومضاداته... وكأنه ظل مقتنعاً بالوهم الذي صنعته جموه بنفسها.

ومن غير أنذار عادت العلاقة بين الأمن ومضاداته لاسيما الارهاب تتصدر قائمة الأولويات لاسيما بعد أحداث 11 أيلول عام 2001 التي لم تكن تشكل نموذجاً عملياتياً لما تكون عليه تلك العلاقة وما تفصح عنه من مؤثرات فحسب بل جاءت لتؤسس منطقاً لما ينبغي على صناع القرار الالتفات اليه. فالأمن لا ينحصر بقوة الدولة.. بل يتجاوزها ليدعم الأمن والأستقرار الدوليين.. وتلك فطنة ظلت لسنين طوال نائمة وربما مغيبة[1] ودراستنا هذه محاولة متواضعة لتأصيل تجليات تلك الفطنة وتجريب بلورتها في صور دراسية لا تخلو من الاشارات العلمية طمعاً في تأسيس منهج بحث جديد لظاهرة الأرهاب .

(*) عميد كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين

1 للمزيد عن تلك الآراء ومرجعيتها التاريخية أنظر: موريس ديفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجة د. جمال الأتاسي و د. سامي الدوري، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، دش. ت، ص56 وما بعدها.

وقد تقصد الباحث ايراد المقدمة أعلاه كتوطئة لما يروم اليه فالجدل المثار هذه الأيام والذي كان لأحداث أيلول 2001 دور كبير في تأجيجه يكاد يتركز معظمه حول مدلول الأمن وصور طمأنت المختلف عليها شكلاً ومضموناً بين القيمين على تشكيلته وبين ما يتعرض له من ضد (الارهاب) شاغلاً مساحات واسعة في التفكير الاستراتيجي والخطاب السياسي على حد سواء دون تعيين واضح لحدود المراد أو حتى القدرة على وصف علاجات محدودة للاختلافات الحاصلة بين السياسة وبين الأمن كنتيجة لها.

واذا ما أردنا الغوص في تفاصيل ذلك الجدل ستواجهنا ظاهرتين أسستها بترادفها صورة بانرومية لتأريخ العلاقة بين الأمن والأرهاب:

الأولى: تشير الى أنه بالرغم من الاتفاق الحاصل بشأن وطأة التحدي الذي يتعرض له الأمن كمعطى مجتمعي الهدف والدلالة، من جراء تعدد التطلعات والمطالب فأن فهم محتوى ذلك التحدي لم يزل عند حدوده الفكرية والمفاهيمية البدائية دون حث ستراتيجي لتجديدها أو تفعيل المدركات أللامهلها. فالتحدي الذي يشكله تلك التطلعات للأمن ليس عيباً أو عنصراً مفضي لانتفائه بل هو نتيجة طبيعة لتواضع القدرة على استثمار أمكانياتهم وتوظيفها لصالح تدعيم الأمن كقيمة عليا ينبغي اتمامها ليس بمنازعة الذات بل بالبحث عن رؤى ووسائل دافعة نحو تجسيدها بصيغ وصور محدودة متنوعة الهدف وتكون بمثابة مقدمات لحال تنفي فيه التهديدات الانتقائية والمستديمة التي بدا الارهاب جامعاً لها[2].

الثانية: تشير الى مقاربة فكرية مفادها اذا كانت الدراسات الاستراتيجية قد ركزت على ما تسببه الاعمال الارهابية من تحديات للأمن وفقاً لما تتطلبه الشعوب من مستلزمات طمأنة للحاجات والاماني الدائمة والمستحدثة طبقاً لما تقرره النظرية المالثوسية ، فأن الغالب في تلك الدراسات إغفالها لتطلعات تلك الشعوب وطموحاتهم التي ما أن تثارأو تمور في العقول حتى تصبح اضغاث احلام تعيد تلك الشعوب الى نقطة الصفر لتنشغل بهمومها الحياتية وكأن الهدف هو اشباع البطون وتجميد العقول. الامر الذي جعل تلك الشعوب مضطرة لكي تعتصم بما تقرره لها مرجعياتها القيمية لعلها تجد في أثار ما تفصح عنه من جوامع (حملت محل التناقض) الموصوف للشعوب تشكل معطى المصير وهكذا أصبح الدرب في نيل المطالب يمر عبر

---

[2] عن تلك الرؤية ومستدعياتها ، أنظر:

P.U. Cronin، Global Leadership After the cold war from pax America to pax Consertis، to paxconsertis strategic review no. 3،1991،pp.10-15.

الاضطراب والتوتر.. بل عبرالصراعات والحروب وهذا ما حصل في بلدان العالم الثالث بعد نهاية الحرب الباردة ولم يزل جارياً دون ادنى اهتمام من القوى الدولية الكبرى[3]. ولم يلتفت البعض لهذا القصور الا بعد أحداث ايلول 2001 التي كشفت عن مقدار الحظل المفاهيمي والعملياتي الذي لاح صور معاملة الشعوب يعدهم عنصراً من بناء الأمن وذلك الالتفات الذي بدت ملامحه أن لم تقل ومضاته تظهر في الافق لتعبر عن الامكانية المضمورة في إختراق السكون وهجر لحظات العسر الفكري والتزود بممكنات فك القيود البنيوية المطوقة لمدلولات الامن الخارجي (الدولي) لا الوطني فحسب كسبيل لا بد منه لاعادة انتماء تلك المدلولات للمنهج الاخلاقي في العلاقات الدولية[4]. وتساوقاً مع ما يفرضه العقل والمنطق ورغبة في سداد الفراغ الادراكي الهائل الذي نوهنا عنه آنفاً برزت مجموعة من الدعاة المحملين بأطاريح لا تخلو من الحكمة في مضمونها يبشرون بعصر جديد تمتلك فيه الشعوب الارادة لصنع مواقف سياسية مؤهلة لصياغة عتبات ستراتيجية تحقق المطامح وتصون مدلولات الأمن وكأننا بهم يقولون بضرورة التكليف المتبادل والقابل للتدبر بين الادارة والفعل المفسر لها كجزء مما يطلق عليه بديموقراطية العلاقات الدولية ولم تظهر هذه الاطاريح الابعد أن استدلت (الشعوب) على ممكنات الجذب لقضاياهم تلك الممكنات التي لخصها الارهاب تحت يافطة مقاومة الهيمنة كما حصل مع أحداث أيلول 2001[5].

واذ تنادى للبعض ضرورة التبشير بنهاية زمن الاشكالية الحاصلة بين الامن ومضاداته وتأطير العلاقة بينهما الأأن المعالجة الاستراتيجية لظاهرة الارهاب بكل ما يشكله من استنفار لما يتعرض له الأمن من تهديدات مستحدثة اعادت القضية من حيث البداية خاصة بعد أن أصر القيمون على شؤون الأمن الدولي على عولمة قيمهم وكأنهم وجدوا الحل لتلك الاشكالية عن طريق إنموذج تطلعات السكان (الشعوب) وفقا لقيمهم وهكذا دق مروجوا الهيمنة آسفين في جسد العلاقات وليعطلوا كل جهد للوصول بها الى المراد خاصة بعد أن طرحوا مشروعهم (التكيف الاذعاني) لجموع السكان لصالح رؤيتهم لما سيكون عليه الأمن الدولي.

---

[3] للمزيد عن وصف هذا الحال أنظر:

J. Anderson، Aglohal world Reordering political space Oxford university peess، Oxford، 1995، pp.81-92.

[4] عن أثر تلك الاحداث في اشكالية العلاقة بين السكان والامن انظر محمدحسنين هيكل ، حريق امريكي وعالمي ، وجهات نظر ، العدد 33 ، أكتوبر 2001 وص5 .

[5] عند مظاهر تلك المقاومة وجدلية المواجهة ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ،2002 ، ص18 وما بعدها .

ولكي نحقق ملياً فيما تقدم لابد لنا من تناول المحاور الآتية:

أولاً: الأمن والأرهاب... علاقة تحد أم نتيجة حتمية.

ليس من الموضوعية ولا العقلانية أبداً أن نتبنى ذلك الرأي الذي يقول بأمكانية حسم أتجاه العلاقة بين الأمن والارهاب وتعيين وقعه على النظام الدولي وسلمية أفعاله ومرد ذلك يمكن في أن اغلب التغيرات الدولية التي وصفت بكونها (ثورات) أدت الى نفض الاسس التي بني عليها النظام الدولي، بدلاً من أعادة ترميم ما استهلك من ظواهر حتى بدت معاملات التبادل السلوكي الدولية تحديات موصوفة ضمن مسار مختل عندها نستطيع أن نفسر سر عدم قدرة صناع القرار، دولاً ومؤسسات، على بناء استجابة موحدة تجاه الاعمال الارهابية كون تلك المهمة لاتستدعي تحديد موقف بل مجابه للمشاكل والصعاب التي تتعرض لها الشعوب من اجل بلورة تطلعاتهم والاحساس بوجودهم خاصة وان مقاصد الشعوب الأمنية لم تصادف لحد هذه اللحظة ترابطاً حقيقياً تفرض عبرة نفسها على صناع القرار لكي يأخذوا بها الأمر الذي زاد من حدة المناخ التصادمي بين الشعوب وتطلعاتها وبين القيمين على صياغة الأمن وصناعته حتى تعطلت حركة الحوار وضاقت هوامشها واعيدت من جديد دورة انتاج تأخر الشعوب وكأننا في مرحلة تاريخية نوعية صنعتها البيئة الدولية وظروفها التي بدت اكبر من أن تقاوم تمهيداً لاعادة مسار الصيرورة التاريخية للسلم الى جادته الطبيعية[6].

في ظل هذا الوضع شهدت الساحة الدولية العديد من الدراسات القيمة التي تناولت التحدي الناتج عن اختلاف العلاقة بين الأمن والارهاب هذه الدراسات بكل ماحملته من اجتهادات ضلت قاصرة عن وصف وربما ابداع صيغ ونماذج قيمية مؤطرة لتلك العلاقة توقف ملامح الاختلال والتردي. وصولاً الى درجة من التكيف الذي تؤسسه محاولات بناء الوعي المعرفي والتاريخي للوجود البشري وسبب ذلك القصور يكمن في حقيقتين أساسيتين يكمن في تمازج أثرهما أيضاً خلاصة لعملية استمرار الاختلال في العلاقة محل الدراسة وهما:

الأولى: ترى أن مقياس جنس التحدي ليس بالضرورة أن يبدأ من نقطة ألانطلاق (أي من حرمان الشعوب من التمتع بالحقوق الموصوفة لهم) بل من الممكن ان يكون عن طريق مستدعياتها التي تستوجب ايضا بناء تصور معقول حيالها.

---

[6] **عند تلك الدورة ..انظر ، منعم العمار ، نذر الهيمنة ، اوراق استراتيجية، العدد56 ،جامعة بغداد ، 2002 ، ص5 .**

الثانية: ترى أن التحدي وان حمل دوافعه في ذاته، الا انه لم يكن ليحصل لولا وجود دواعي حقيقية له في الوضع الدولي فمسارات الاداء الدولي لم تزل برغم ما بذلته من جهود نظرية (مؤتمرات) وعملية (برامج تأهيل.. مؤسسات متخصصة) دون المستوى المطلوب.

وعلى هذا الاساس بدا التحدي علاقة ثابتة في جسد العلاقة محل الدراسة كونه يمثل خلاصة للحراك الاستراتيجي لأصل الوجود البشري فضمان الامن لا يتم الا بعد ان تحدد مصادر المرتد وأن ماطه وتلبية مطالب الشعوب لم تزل رهنا بمحصلة عمليات تجميع وتعبئة لقوة الامة والدولة معا وطاقاتهما للحفاظ على قدرة المجتمعات في البقاء وتحقيق الطموحات.

ومما يستدعي التأمل جديا، انه ورغم اتفاق الجميع على احقية التعامل مع هذه الاشكالية وفقا لاستبدال علاقة التحدي بالتكيف التعاقدي لا الاذعاني، فأن فرص الاقرار بأحقية ايجاد حلا لها تقلصت في زمننا الحاضر لدرجة كبيرة بسبب بروز تيارين متناقضين على الصعيد الدولي[7] فالأول تيار اندماجي يجد محركه وقوة دفعه في العولمة المتزايدة للأقتصاد والثقافة والأعلام والذي من خلال تحول العالم من منطق الدولة وسيادتها الى منطق الشبكات عبر القومية وتيار تفتيتي يهدد الدولة من الداخل كما يهدد الاستقرار الأقليمي ويجد قوة دفعه في الانتماء الاصلي من أثني وقومي وديني أو أي من هذه العناصر مجتمعة ومتداخلة. وهكذا بدت ساحتا التأثير متداخلة في أثرها.. لتعدم أية أمكانية للتواصل الى إنموذج اداء موحد حيالها.. لتتشبث الشعوب بخيار المقاومة ذلك الخيار بقدر ما يثير الكثير من الهواجس والشكوك وربما يوطد الاحساس بعنفية الخيار.. فأنه يجعل من الاختلال حالة مستدعية تغذيها دورة المطالب المتناقصة.

ثانياً: العلاقة بين الأمن والارهاب ومدلولات التغير التي لاحت الامن الوطني والدولي .

لاجدال في أن ظاهرة التغير، ظاهرة تاريخية أصلية في السياسة الدولية التي أصبحت بساحاتها وقنواتها وتفاعلاتها وعاءاً لها. فمنذ بداية الوعي بالعالم قبل أكثر من قرن والجميع يبحث في احتمالية التغير ومشكلة المرصود او المتوقع منه في ظل توأمة الفعل السياسي الدولي مع القدرة على تأسيس واقع متحرك يستوعب تلك الأحتمالات او التحفز لبناء مستقبل مفتوح النهايات ومتعدد الغايات تدعم عبرها أليات التنظيم الدولي بمختلف أنماطها. ويسود نوع من المساواة بين الدول المتقدمة والدول النامية ... ويتم بناء او تبني ستراتيجيات مواجهة لمشاكل عالمية ويتم توجيه نمط التقدم لبلدان العالم الثالث وشعوبها التي بدأت حركة نهوض مختلفة الأتجاهات مستغلة الفسحة التي أسسها نظام التفاعل

---

[7] **منعم العمار، العولمة واثرها في تهميش النظام الاقليمي العربي ، قضايا استراتيجية ، العدد الثاني ، 2002 ، دمشق ، ص24 .**

والاتصال الدوليين.. ولعل اولى المشاغل التي واجهت النظام الدولي ، في هذا المجال تلك التي تكمن في صياغات أنماط أداء متقدمة للشعوب لكي يبلوروا وجودهم وفقا لحركة مستديمة تحقق جزءا من تطلعاتهم في التخلص من مشاكلهم المزمنة أو تحقيق مطالبهم أو تحقيق مطالبهم المستحدثة التي لم تعد بسبب التغير الذي لاح علاقات القوى وطنيا ودوليا، من اختصاص الجهات الوطنية بعد أن أصبح الجميع امام رؤية استراتيجية مفادها أن البناء.. ينبغي أن يكون ذا صبغة عالمية[8] خاصة وان النظام الدولي يعاني نكسات كثيرة من جراء الحروب، النزاعات الممتدة، الأزمات العصبية، الاضطراب الاجتماعي، الأمراض الفتاكة، شحة الموارد التي كانت تؤمن برؤى أستراتيجية متوازنة.. فضلاً عن الأزمات الحضارية التي عد حضورها اساس الاختلال الذي تعانيه منه العلاقات محل الدراسة.

مع نهاية الحرب الباردة بدأت ملامح التغير تنتشر مستهدفة تلك النظرة التي تحصر الاهتمام الاساسي للدول وسياستها العليا نوعا ما في تأمين الأمن العسكري لصالح مجتمعية مفهوم الأمن الذي استوجب اعادة صياغه من جديد بعد أن شهد عامل القوة الاقتصادية تصاعدا كبيرا في الاهمية ادى الى تطور اهمية الجغرافية الاقتصادية على حساب الجغرافية السياسية[9]. وتصاعدت أهمية العامل التكنولوجي في سجل التعامل الدولي ومؤسساته تبعا لما يمثله من اهمية كونه أداة تغير وهيمنة لاسيما عندما يصاحب فعله مسعى الحصول على المصادر الطبيعية الاولية، ففي الوقت الذي تطلعت دول العالم الثالث الى اكتساب التكنولوجيا لتقوية مسعاها في التنمية وصولا الى درجة متناسبة من الرفاهية الاقتصادية جاءت المتغيرات ذاتها لتشوه اوليات سياستها العليا ولتدخلها مرحلة هيام وتأزم مزمن "فبعد سقوط الستار الايديولوجي الحيدي بين الشرق والغرب، فأن سترا أخرى مختلفة الكثافة تشكلت لتفصل بين الشمال والجنوب".

ويمكننا تأشير مسألة في غاية الخطورة استفحلت آثارها بعد التغير الحاصل منذ عام 1985 فتلك التي تكمن فيما يتعرض لها هيكل الدولة الداخلي من ارباك وتأزم وتفتت والذي أثر بدوره على كفاءة النظم المحلية وقدرتها على لم حقيقة الولاء الوطني الذي تعددت صوره[10] الامر الذي رأى فيه البعض بضرورة اعادة التفكير بفهم شرعية فكرة الدولة من أساسها خاصة بعد أن فقدت بعض الدول

---

[8] للمزيد انظر

K.Lepor.After the cold war . Essays on the emerging world order .university of TeXas .TeXas. 1997، p181.

[9] برجيسكي ، رقعة الشطرنج ، مركز الامارات للدراسات والنشر والتوزيع ، ابو ظبي ، 2000 ، ص38 .

[10] للمزيد انظر

D.Mitrang، A working peace system ، Roout Ledge، London ، 1993، p91

النامية العديد من العناصر المؤسساتية لنشوئها فضلاً عن ما نال قيمة العامل الاقتصادي من اضطراب أثر وبلا ادنريب على مساهمتها في بناء حقائق الانسجام في المكانة بين الشعوب لتزداد معدلات الاختلال والفقر والمديونية والبطالة والتخلف في النمو وبما يشكل معاملات التبادل بين الشمال والجنوب تبعا لتزايد تناقضات المصالح بينها.

فدول الجنوب ومن ضمنها الاقطار العربية ، أخذت تتعرض في ظل النزاعات الحمائية داخل المنظومة الرأسمالية وتوجهها نحو التكتل الاقتصادي الى قيود هائلة أثرت على قدرتها في تحقيق التقدم الاقتصادي لتأن تحت ثقل المديونية وخدمتها والتفجر السكاني وما يولده من مضاعفات على الحياة الاقتصادية وبرامجها التنموية لاسيما بعد أن تعرضت الى خطر الانجراف وراء الرأسمالية وحرية الاسواق الداخلية التي تقوم اساسا على ضرورة التخلي عن الدور الاكبر للقطاع العام الذي تم احتواءه بحجة الاصلاح الاقتصادي تحت اشراف المؤسسات الدولية كنصندوق النقد الدولي الذي عد منفذاً للتأثير والتحكم بها من الشركات المتعددة الجنسيات التي أخذت تنشر تأثيرها بصورة أكبر وأوسع من ذي قبل.

من جانب أخر أثار اختفاء الاستقطاب الايديولوجي حقيقة صراع من نوع جديد هو الصراع الحضاري او مايسميه البعض (صدام الحضارات) فصاموئيل هانتغتون توقع ان تكون صراعات ما بعد الحرب الباردة صراعات حضارية لا ايديولوجية ولا قومية. وذهب هانتغتون بعيداً عندما قرر حتمية ولمح باستحالة تحقيق مصالحة بين الحضارات المختلفة ولكنه بقى مصراً على تفوق الحضارة الغربية على بقية الحضارات مسوغاً ذلك بسموها ومادياتها وحيويتها في اكتشاف مجالات التأثير المتلفة لاسيما الاقتصاد والتكنلوجيا.. والاخيرة بما جاءت من اتساع لانماط الاتصال والتبادل لاسيما القيمي منها عرضت الفردووجوده الى ازمات متلاحقة بدا وكانه يعيش في غربة وفردية بعد أن سبلت القيم المصدرة التي يتعرض لها رايه وقدرته على التعامل معها وفقا لمعتقداته وارثه طمعا في تحويل النماذج الوطنية الى انموذج عالمي كوني النزعة والتفكير والتصرف.. تلك هي فكرة العولمة بمعناها الدقيق[11] والتي تلخص بتواتر معطياتها ملامح الاختلال بين السكان والامن تلك الملامح التي عدها البعض سبباً من الأسباب المفسرة لأحاث 11 أيلول 2001 والتي تعرضت لها الولايات المتحدة الامريكية . واذا ما أردنا أصابة الحقيقة في كبدها لابد من القول إن الهيمنة الامريكية وادواتها.. العولمة.. كانت سبباً من أهم

[11] منعم العمار ، العولمة واثرها في .... ، مصدر سابق ذكره ، ص 26 .

الاسباب التي شكلت بتواترها ظاهرة تضارب المدركات اللامة لمدلولات الامن.. وذلك التضارب الذي دفعت الشعوب ثمنه من خلال تعرضها للارهاب.

ثالثاً: تضارب المدركات واثره في ارباك جوهر العلاقة بين الامن والارهاب ما ان لاحت ظاهرة التغيير تاريخية النظام الدولي.. حتى بدت المفاهيم تتدافع لتلاحق بالوصف ظواهر كانت دالاتها تتراوح بين الشمول والتخصص مقيمة الدليل على ان العلاقة بين الامن والارهاب وان جمعتها ثوابت فهم وتفسير وتوقع.. تبقى عرضة لما يردها من افرازات التغيير او ما يحمله من طموحات الطرف المتحضر لاتمام هدفه في السيطرة (الهيمنة) او احتكار النفوذ في السياسة الدولية وربما من دون مبالاة من قادته لخطورة طموحاتهم على الواقع الذي تعيشه شعوب العالم تلك الافرازات بما تشير اليه من اختلافات انتجت تضارباً ملفتا للنظر في المدركات الواصفة لمرجعيتها.. ففي الوقت الذي رأت فيه الاوساط الامريكية ان مسعى الهيمنة يمثل حالة طبيعية لجهد محمود تقوم به الولايات المتحدة وفي ذنها تأدية طقوس اخلاقية تهدف الى الخير وتقليل الازمات تعانيها شعوب العالم وتأهيلها لممارسة دورها الحضاري وان المدخلات المشوهة لهذا المسعى لاترد الى طموحات الرأسمالية بل الى الخطيئة التي يرتكبها صناع القرار في العالم الثالث الذين يقفون بأعمالهم خلف أزمات مجتمعاتهم وازمات العالم الحر على حد سواء[12] ويرى هؤلاء ان حراجة الوضع الذي تعيشه الولايات المتحدة الامريكية وهي تمارس طموحها الاخلاقي لم يثبط مسعاها في تأدية دورها الحضاري والانساني. فالادارات الامريكية لم تزل تؤكد وبأصرار ضرورة ضبط العلاقة التبادلية بين ستراتيجياتها الهادفة للوقاية او العلاج من الازمات الحالية والتي حددها تقرير لوجانو بأربعة أعمدة تتصل إتصالاً مباشراً بالشعوب ووجودهوهي الايديولوجية والاخلاق، الاقتصاد، السياسة، والتأهيل النفسي.. وبين تحفز الاخر لتقبلها. وهنا بدت الشعوب قاعدة التأثير ومادته.

ويرى ستيفن فلانغان وألن فروست وريتشارد كوتملر في دراستهم المعنونة "تقرير عن مشروع العولمة والامن القومي، الصادرة عن معهد الدراسات الستراتيجية الامريكي" إن أهم ما جاءت به المساعي الامريكية بأشاعة الرؤية الرأسمالية "الليبرالية" في اجندة الفكر والعمل الانسانيين يتمثل في تبني حالة التفاعل بين العولمة والجيوبولتيك.. والتي نتج عنها تخفيف حدة الكثير من التواترات والازمات العالمية.. بل أنهت تاثير الكثير من المشاكل التي عد تخفيفها او تهدئتها ضرباً من الخيال قبل سنوات قليلة ، كما وساعدت تلك الحالة على توجيه الاقتصاد العالمي لمعالجة البيئة الامنية

---

[12] عن هذه الرؤية

W.Ruigrak. The logic of international restructuring، Roout Ledge . London، 1996،pp42-43

الجديدة[13] وقد رادفت حالة التفاعل تلك حالة تفاعل جديدة لخصتها الفورة المميزة لاعادة ستراتيجيات التخطيط الدفاعي وربما يزيد من الامتداد الجغرافي لقوات الانتشار السريع في المحيطات والبحار وقت السلم او زمن الازمات.

مقابل ذلك حمل البعض الاخر على الهيمنة الامريكية .. وعدها غير واقعية ويكتنفها الكثير من الغموض وانها مملوءة بأفعال تنطوي على قدر كبير من الغش والاحتيال لاسيما بخصوص الالتزامات الدولية.. يصبح معها تعميم التعامل بمقتضى ما تدعيه الولايات المتحدة من ثقة.. وهنا بدا واقعياً الحديث عن قصور عنصر الثقة لاعدم حضوره فحسب.. وهذا ما سينال من مدلولات الامن وخواصها العامة.. الامر الذي يجعل من تحديات الشعوب ذات طبيعة عامة تنال الولايات المتحدة والعالم اجمع. وهكذا يرى معدو تقرير لوجانو.. ان احتمالات تراخي مقومات الهيمنة الامريكية تزداد يوماً بعد اخر ولا سيما في ظل تدفق التهديدات التي يتعرض لها مستقبل الرأسمالية ومنها التهديد البيئي والتهديد السكاني فضلاً عن التهديدات الداخلية التي تعج بها مجتمعات العلم الثالث والتي بالامكان حمل اثارها الى المجتمعات الرأسمالية وبما ستزيد من الصعوبات التي تعانيها أقتصادياتها التي بدأتتئن من كثرة التكاليف التي تتطلبها عمليات الانتاج او عمليات التحصين ضد مخاطر استمرار فعل التنظيمات الارهابية والعصابات وتجارة المخدرات[14].

وازاء خطورة ما تقدم يرصد معدو التقرير امكانات التحكم بهذه الاخطار ويرون ان قيمة التحكم لا يفرزها واقع التفاعل لحراجة الحالة والوضع الذي عليه العالم ان قيمة التحكم لا يفرزها واقع التفاعل لحراجة الحالة والوضع الذي عليه العالم وما يشهده من حوادث بل يفرزها الفعل الداعي الى تراخي سيادة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة في ظل حالة تكتظ بالعديد من العوامل السلبية التي بدت بما تفرزه من تهديدات اكبر من ان تحتوى.

وفي ظل معاناة شعوب العالم من هذه الاختلالات ولاسيما بلدان العالم الثالث وفي ظل قصور النظام الدولي في بلورة الحوافز السياسية لمعالجتها برزت مجموعة من الاتجاهات التي تزيد من حدة الاختلال القائم بين الارهاب والامن حتى اعيد منحى العلاقة الى نقطة الصفر... ذلك المنحى الذي شهد ما يأتي:

---

[13] ستيفن فلانغان وآلن فروست وريدشارد دكوفلر، تحديات قرن العولمة معهد الدراسات الاستراتيجية الامريكي، واشنطن، 2001، ترجمة بيت الحكمة، 2002، ص 4.

[14] سوسان جورج، تقرير لوجانو، مؤامرة الغرب الكبرى، ترجمة محمد مستجيد مصطفى، دار السطور، القاهرة 2001، ص 48.

أ. صعود الاتجاهات القومية وبصيغ متباينة تمتد من المحافظة المفرطة الى الصعود السريع للقومية المتطرفة المتوافقة مع النزعة القائمة على الشك ذات المدلولات الثقافية والايديولوجية.

ب. أعادة الاعتبار للجغرافية الثقافية التي أخذت تؤكد حضور وقائعها تعذر المصالحات الحضارية في ظل عدم التكافؤ في علاقات القوة. وقد نتج عن ذلك التعذر بروز نزعة قوية في المجتمع الدولي تقوم على أساس الدعوة المزدوجة التي تجمع بين التوحد والتألف، المقاومة والافتراق.. والتوفيق بين الاثنين لايتم الا عبر، وكما يقول الرئيس الفرنسي السابق متيران" التوجه نحو المجتمعات الكبرى كسبيل وحيد لصيانة توجه العالم ثقافياً وحضارياً في مواجهة تحفز الولايات المتحدة لفرض قيم موحدة تنكر على الكيانات القومية هويتها وتخضعها لنزعة عالمية لا تخلو من حس قومي هادف لفرض سيطرة الغرب والولايات المتحدة على العالم".

ج. تنامي حاجة المجتمع الدولي الى حوافز سياسية تتناسب مع حالة التنوع التي يشهدها في الثقافات والحضارات، وبما يحقق انطلاقاً متنوعاً لمختلف الافعال من دون قولبتها ضمن اطار عقيدي محدد . فنهاية الحرب الباردة بما حققته من نتائج ستراتيجية عدت ظفراً ثقافياً وحضارياً للغرب سوغت التسريع ببناء حضارة متفردة تهدف الى فرض هيمنتها على العالم متأخذة من العولمة عنواناً لها.

والحقيقة المهمة هنا ان العولمة بقدر ما عدت وجهاً وحشياً لليبرالية الغربية، فأنها أحداث تغييراً في علاقة الارهاب بالزمن الذي تستند اليه معطيات السلام فضلاً على علاقة صناع القرار بالمحيط الذي يتعاملون معه. وقد كانت النتيجة الاكثر تأثيراً لهذا التغيير تشير الى حرمان الدول النامية امتيازات وجودها الكوني الذي غطى على مقومات الاداء في النظام المحلي "الداخلي" إذ اهتزت القيم وراجت اساليب بعيدة عن الخصوصية وتعرضت الهوية للاستلاب كما تهددت الوحدة الوطنية كمعطى سياسي تمت صيانته بالنضال الدامي وبمخاطر جمة بعد ان تم استبدالها بمحاولات تفتيت منبوذة والنتيجة الثانية لما احدثته العولمة من اثر تغيير تلك التي تشير الى ما تعرضت له الشعوب من اهتزازات قيمية ومادية لابل صدمات عنيفة.. جعلت مدركاتها مشوشة وبلا مرجعيات، بل ومن دون أمل خاصة وهي تعيش مرحلة هياج اجتماعي وسياسي وجدت فيه الاقليات ذات المرجعيات المتعددة ضالتها لتخرق بأفعالها الوظيفة السياسية للدولة وتنمي نزاعات الانفصال تحت وهم اليقظة القومية المجتمعية وهنا وجد الارهاب حاضنات تنمو عبرها فعالياته.

رابعاً: إختلال العلاقة بين الارهاب والامن وتداعياتها الاستراتيجية بعد احداث ايلول 2001 لعل اهم متغيراً شكل قدرة الامن على مكافحة الارهاب ذلك يكمن في ترويج الولايات المتحدة الامريكية لرؤية نجدها واضحة في تبني الولايات المتحدة منهجها الخاص بها في ادارة الاحداث والقضايا الدولية والذي يقوم اساسا على انهاء الخصم عبر تقويض قدراته وفق فروض "حق" مزعوم ومبتكر يسوغ اتمامه استخدام مختلف الوسائل القاهرة للشعوب بدءاً من الحصار الاقتصادي وسلب ارادة التقرير لدى "اعدائها" وانتهاءاً بالعدوان عليهم وهذا ما حصل مع العراق وكذلك مع كوسوفا وكذا الحال ولو بدرجة مختلفة مع الصومال.. والاهم ذهبت الى افغانستان وهي مكتوبة بنيران زعمت انها لم تتحسب لمصادر اندلاعها من قبل رغم مسؤوليتها" بأنهم جاهزون" لذا تراهم يسوغون ذهابهم اليها لتحقيق هدفين "الاول ربح حرب ضد شبكات الارهاب بحيث لاتستطيع الاخيرة بعد ذلك تهديد شعبنا، والثاني هو ان نستعد (الان) للحرب التالية..التي تختلف اختلافاً كبيراً عن الحرب الجديدة ضد الارهاب التي نخوضها اليوم. واذا كانت الولايات المتحدة مصرة على استخدام العنف لانجاز أهدافها والحفاظ على مصالحها فأنها مقتنعة بأنها" تحمل تفويضاً أمنياً وقانونياً لتحديد المشاكل.. وتحقيق المصالح في آن واحد "ولكن أية مشاكل واية مصالح فالولايات المتحدة وهي تواجه عزلتها.. ترى ان فرض أحتكار على مناطق بعينها يمثل الحل الاسلم وهي لكي تحقق مصالحها لا تتوانى من سلب حرية التقرير والارادة لشعوب بعينها وخلاصة ذلك النهج.. إنه من صنع الهيمنة الامريكية وخادم لمصالحها عند ذلك نفهم كيف ان الولايات المتحدة الامريكية وهي تواجه احداث 11 ايلول 2001 امعنت في استخدامها المتعسف للقوة المدمرة تدجيناً للشعوب وقصاصاً لها من سعيها نحو تحقيق اهدافها المشروعة عند ذلك يصبح واقعيا اي سعي للشعوب بأتجاه امتلاك ارادتها .. يعبرارهاباً في الشريعة الامريكية وهكذا دخلت الولايات المتحدة في حربها ضد العراق واحتلاله وبقد ما انتجت تلك الرؤية انعداماً حقيقياً لشروط التوافق بين مقدمات الامن القومي العالمي ومطالب وتطلعات الشعوب فأنها انتجت ايضاً مظاهراً دائمة تغذي الاختلافات في تلك العلاقة سواء في اصرار امريكا على تفعيل هواجسها او تسويغ مظاهر وعمليات الارهاب والتي اخذت نمطين:

الاول: مقاومة خفيفة تركز على ضرورة حماية البناء القومي من مخاطر الاصطدام بالقيود البنيوية التي تنتهجها النظم الحاكمة التي غالباً ما تخلق حالات صراعية بينها وبين الجماهير.

الثاني: المقاومة العلنية للشعوب وبما يعزز من قدرة هويتها للتغلب على الضغوط التي تتعرض لها وبما يدعم وجودها ويحقق مصالحها عبر تحالف المصالح او تحالف المواقف وهنا بدت التنظيمات

الارهابية وكأنها حاملة لبيرق تلك المقاومة بل وشرعنتها. وهكذا بدت العلاقة الموصوفة بين الامن والارهاب تدور في حلقة مفرغة تتغذى تلقائياً من احداثيات التبادل في المواقف بين الشعوب التي ظللت بدعاوى مقاومة الهيمنة الامريكية لتغدو ساحة وطمعاً للأرهاب والقوى القائمة على صياغة نظم الامن ومقاوماته.

خامساً: الارهاب.. وأثره في تعويم حقوق الانسان.

يأبى التاريخ الدولي المعاصر.. الاويكون له دور في فضح ما يرتكبه القائمون على الامن القومي من افعال وصفت بأغلبية الاراء كجرائم ترتكب بحق الشعوب التي اصبحت حطبا لما تزعم قوى بعينها فعله فبعد ان تشدقت تلك القوى بعّد الشعوب مادة للتغيير وهدفه الوصول الى وضع دولي تنفي فيه التناقضات وتسموفيه الجهود الهادفة لتعزيز رفاهية الشعوب وتتلاشى فيه التمييزية كعلامة من علامات التعايش واحترام الحقوق وصيانتها صحى العالم وقد وجد نفسه امام نتائج مناقضة لما تقدم.

أ. ولعل اولى هذه النتائج.. تلك التي تشير الى تغذية القوى الدولية للصراعات الاهلية التي تكتنظ بها شعوب وقوى الارض قاطبة طمعاً في تثبيت حقائقاً على الارض تزيد من اختلالات الامن وتجبر الشعوب على تقبل ما لا يرغبون فيه.. وكأنها مصرة على اعادة نظم الهندسة المرتدة الهادفة الى اعادة نتاج نظام الهيمنة الاستعمارية من جديد وهكذا بدا الحال في العراق وفلسطين وافغانستان.. الخ. وتمثل تقارير التنمية البشرية التي تصورها الامم المتحدة كشفاً واقعياً للحال الذي انتجته الاختلالات الشديدة التي لاحت جوهر العلاقة بين الإرهاب والأمن.. تلك التقارير التي تشير وبوضوح إلى التباين الشديد للجموع البشرية في واقعها تنميتها.. لا بسبب عدم امتلاكها لمقومات المباشرة بإصلاح ذلك الواقع بل لإنعدام الإرادة السياسية المؤهلة للإرتفاع بذلك المستوى إلى أعلى معدلاته.. أو بسبب التعسف الذي تمارسه القوى الدولية ضد شعوب بعينها حارمة إياها من أبسط حقوقها... وهي مشاركة الإنسان في التنمية.. أو في تنظيم المجتمع وبما يخلق نوع من الحركية الدائمة للإنسان والنتيجة دوماً للمنفعة المتبادلة وهذا ما نصت عليه الفقرة الرابعة من إعلان الحق في التنمية إلى ان ((من واجب الدول أن تتخذ خطوات فردياً وجماعياً، لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة بغية تيسير أعمال الحق في التنمية إعمالاً تاماً)). وبرغم كل الجهود المبذولة للإرتفاع بمستوى معدلات التنمية البشرية على الصعيد العالمي فإن الفجوة ما زالت قائمة وبإزدياد مفرط إذ إن 20% من سكان العالم يستهلكون 86% من الموارد العالمية وإن 80% من السكان يستهلكون 14% فقط من هذه

الموارد... وبنظرة حقيقية لما تقدم سنجد إن الواقع العملي يشير إلى إن الكبار سيلتهمون الصغار، ليس في الميدان الصناعي والزراعي والتجاري فحسب بل في ميادين السيادة والثقافة والهوية القومية.. وتلك المصالح تحتاج حراس مسلحين.. وهذا يعني المزيد من بؤر التوتر والحروب.. تلك الفكرة التي كان الكثير من المفكرين يروجون إليها بمبررات مختلفة من دواعيها الحاضرة، فالحروب والثورات التي شهدها العالم.. كانت تبرر بترسيخ الأمن في حين أشارت مبرراتها الحاضرة إلى تنامي طموحات متعسفة وذلك هو أساس التحدي الذي يؤشره الإرهاب للأمن بمدلولاته المختلفة.

وبغية التشخيص الموضوعي للتحديات التي تتعرض لها التنمية البشرية لا بد لنا من ذكرها هنا وبترابط .. لا لكي نحقق الفائدة والاتساق لدراستنا فحسب بل لكي نقيم الدليل على مقدار مساهمة الاختلالات التي يتعرض لها الأمن الدولي في اشكال العلاقة بين الإرهاب والأمن، ومن هذه التحديات:

أ. انتهاك السلم والأمن الدوليين والعدوان على الدول وأزدواجية المعايير في حل النزاعات وإجراءات نزع السلاح، ولعل أفضل ما يشير إلى حقيقة ذلك الانتهاك بعّده صورة من صور الفعل الدولي... تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ((أسكوا)) والصادر عن جلسة استماع عقدتها اللجنة المذكورة في بيروت للمدة 23 و24 أيار/1999، إذ أشارت الفقرة 16 من التقرير إلى ما يتعرض له الفلسطينيون من أعمال استفزازية تصل إلى حد تبني سياسات مغيرة للطابع الديمغرافي للسكان في الأراضي المحتلة، وكذا الحال في الفقرة (19) من التقرير والتي تشير إلى العقوبات المفروضة على العراق وليبيا والسودان، وخلاصة التقرير تشير بوضوح إلى حقيقة مهمة مفادها إن تحقيق التنمية البشرية لا يمكن أن يتم دون إنهاء الوضع المتعارض مع القانون الدولي والذي يمثله إنتهاك قوى دولية بعينها للأمن والسلم الدوليين.

ب. استخدام الجزاءات الدولية ضد بلدان العالم الثالث، وهذا ما توضح حالياً بعد عام 1990 إذ شهد العالم مداً قرارياً قوياً، فخلال عقد من الزمان ونظراً لتسخير الولايات المتحدة لمجلس الأمن الذي شهدت أروقته كماً هائلاً من القرارات تجاوز ثلثي مجموع قراراته طيلة مدة عمله ، فقد بلغ عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن للمدة من 1990–2002 أكثر من 800 قرار أغلبها يتمحور حول فرض جزاءات ظالمة ضد دول بعينها تخالف مسعى الولايات المتحدة همها الأول والأخير أشكال الأمن لفرضها أوضاعاً غير واقعية وسلب السكان حقوقهم وحرياتهم بدءً من القرار 660 حول العراق والـ(60) قرار بخصوص قضيته... مروراً بأنغولا (قرار 696) ويوغسلافيا (قرار 724) وما تلاه من قرارات وصلت إلى حد (19) قراراً وليبيا بدءً من قرار (1992/748) وما تلاه من قرارات بلغ عددها (9) قرارات والصومال بدءً من قرار (1992/751) والقرارات اللاحقة وهاييتي بدءً من القرار (1993/841) والقرارات اللاحقة ثم راوندا وليبيرا والسودان وانتهاءً بأفغانستان وقرار (1267) والقرارات اللاحقة.... الخ فضلاً عما اقترنت به تلك الجزاءات من عقوبات

ظالمة استهدفت السكان وسلبت حقوقهم وعرضتهم بخطر الإبادة الجماعية بعد ان أثرت تلك العقوبات على البنى التحتية الضرورية لكي يحيا الإنسان وبدرجة بسيطة حياة حرة تكون المشاكل فيها غير مميتة.

ج. البيئة الدولية غير المتوازنة وما انتجته من إحلال للعولمة بدلاً من التعاون الدولي المتكافئ وبالرغم من مناقشة هذا التحدي فيما تقدم فإنه من الضروري الإشارةهنا إلى ما جاء بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة والمقدم إلى الدورة (54) للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1999 وفي الفصل الخاص بالعولمة والتي تلخص الفقرة (222) من جوهر الإشكالية الحاصلة بين السكان والأمن حيث (إن في معظم البلدان لم يصل النمو في المستقبل القريب إلى المستوى اللازم لتخفيض عدد الذين يعيشون ربقة الفقر، وللأسف ففي البلدان النامية ككل لا يزال 1.5 بليون نسمة يعتاشون في الأقل على دولار واحد في اليوم... ولا يزال يتعين على المجتمع الدولي الالتزام بالقضاء على الفقر)) مقابل ذلك يستمر تصاعد معدلات التسلح بشكل مفرط حتى بدت الفجوة الحاصلة بين تسلح العالم والمبالغ المنفقة على التسلح... هائلة تصل إلى حد 25/1 وتلك النسبة تشير إلى خطورة الاختلال بين السكان والأمن خاصة إذا ما علمنا بإن الحال لا يشير إلى ما حققه السكان من أهداف ولا الأمن من مقومات ... وتلك هي حقيقة عالمنا فهل نحتاج إلى أدلة لكي نصف حال شعوبنا أو نتبجح برصف ستراتيجيات إصلاح أو خطط لمكافحة الإرهاب علنياً أن نوفر لأنفسنا فرصة لمراجعة حالنا وقبل ذلك للأمريكان لكي يقفوا مع ذاتهم التي أبتليت بشرور من صنع أيديهم، فهل نحن فاعلون أم ننتظر قدراً مفاجئاً، ومهما يكن من أمر فإن الميسور لنا الآن هو أن ندعم أخلاقية قراراتنا عند ذلك سيظهر قصورنا، ولعلنا نتحفز لإصلاحه وتلك هي حكمة لقائنا هذا، والحكمة تقتضي منا أن نناقش قضية الإرهاب فكرياً أولاً من خلال استحضار الممكنات التحليلية التي تقدمنا بها ضمن هذه الدراسة لتكون بمجملها مقدمة لنهج بحثي جديد لمكافحة الإرهاب، نتمنى أن تشاركونا الفطنة والفكرة من أجله.